مجتمع

عراقي يقتل ثلاثة من أفراد أسرته بسبب نخلة

قالت الشرطة العراقية في محافظة بابل، جنوبي البلاد، إنّ رجلاً أقدم على قتل ثلاثة من أفراد أسرته وإصابة خمسة آخرين بسبب خلافات بينهم على نخلة، وذلك في مؤشر واضح على استمرار جرائم العنف الأسري في البلاد، التي سجلت أرقاماً قياسية خلال العام الحالي. وذكر مسؤول في قيادة شرطة بابل، أنّ الجريمة بدأت بخلاف نشب بين بعض الإخوة على نخلة في أرض زراعية في منطقة «جبلة» شمالي المحافظة، موضحاً أنّ الخلاف تصاعد، ما دفع أحدهم لاستخدام سلاح ناري للاستيلاء على النخلة. (العربي الجديد)

هولندا: الكشف عن مختبر للمخدرات الصناعية

كُشف النقاب عما يمكن أن يكون أكبر مختبر للمخدرات الصناعية في هولندا، في جنوب شرق البلد، وفق ما أعلنت الشرطة الهولندية. وكان من الممكن تصنيع أكثر من 100 كيلوغرام من المخدرات في اليوم الواحد في هذا المختبر بقيمة توازي مليون يورو في السوق، وفق ما أفادت وكالة الأنباء الهولندية نقلاً عن الوحدة التي تولّت تفكيك هذه المنشأة. وجاء في بيان الشرطة أنّه «بحسب الخدمة الوطنية لتفكيك منشآت كهذه، قد يكون هذا أكبر موقع إنتاج للمخدرات الصناعية في هولندا وأكثرها تطوراً». (فرانس برس)

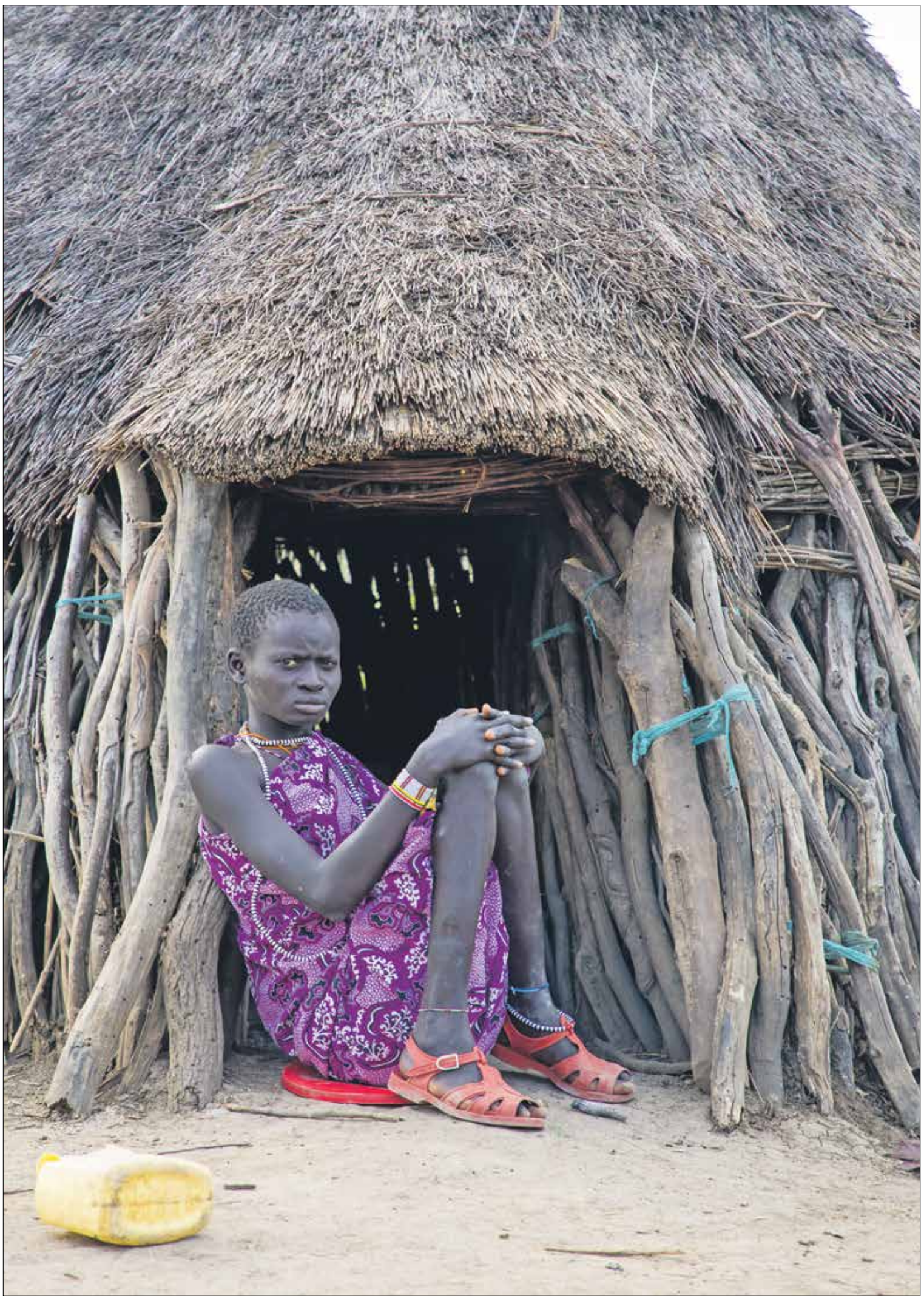
(إيريك لافورغ/ Getty)

مناطق الجوع الساخنة

يتوقع أن ترتفع نسبة الجوع في 23 بؤرة ساخنة في العالم خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. وتحذّر منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» وبرنامج الأغذية العالمي من حالات كارثية في إقليم تيغراي المأزوم في إثيوبيا وجنوب مدغشقر واليمن وجنوب السودان وشمال نيجيريا، وقد قالا في تقرير جديد عن «مناطق الجوع الساخنة» إنّ «انعدام الأمن الغذائي الحاد من المرجح أن يتفاقم أكثر» بين أغسطس/ آب الحالي ونوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. ووضعا إثيوبيا على رأس القائمة، مع الإشارة إلى أن عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع والموت من المتوقع أن يرتفع إلى 401 ألف، وهو أعلى رقم منذ مجاعة 2011 في الصومال، إذا لم يتم تقديم المساعدات الإنسانية بسرعة. وفي جنوب مدغشقر، التي تعرضت لأسوأ موجة جفاف خلال الأربعين عاماً الماضية، والآفات التي أثرت على المحاصيل الأساسية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، من المتوقع دفع 14 ألف شخص إلى حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد «الكارثية» التي تتسم بالمجاعة والموت بحلول سبتمبر/ أيلول المقبل، ومن المتوقع أن يتضاعف بحلول نهاية العام، إذ يحتاج 28 ألف شخص إلى مساعدة عاجلة. ودعت المنظمتان إلى اتخاذ إجراءات إنسانية عاجلة لإنقاذ الأرواح في 23 نقطة ساخنة، وقالتا إن المساعدة أمر بالغ الأهمية بشكل خاص في خمسة أماكن تأهّب قصوى لمنع المجاعة والموت. أضافتا أن «هذا التدهور مدفوع في الغالب بحركة الصراع، فضلاً عن تأثيرات جائحة كوفيد . 19».

(أسوشييتد برس)

قصة الشهيد الطفل محمد العلامي

الخليل ـ **فاطمة مشعلة**

نسي الطفل الفلسطيني محمد مؤيّد العلامي (12 عاماً)، وهو من قرية بيت أمر شمال الخليل إلى الجنوب من الضفة الغربية، شراء غرض من الدكان في البلدة، التي قصدها بصحبة والده مؤيد العلامي (35 عاماً) وشقيقته عنان (9 أعوام) وشقيقه أحمد (5 أعوام). فطلب من والده العودة إلى الدكان. وما إن استدار والده بالسيارة حتى أمطرهم جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزون قرب المقبرة القديمة في بلدة بيت أمر بالرصاص، ما أدى لإصابة محمد بنحو خمس رصاصات في الصدر، وأدت إلى استشهاده مساء أول من أمس.

لم يكترث جنود الاحتلال إلى أنّ محمد الجالس في السيارة، والذي كان محاطاً فقط بأكياس الخبز والخضار والفاكهة والبطاطس المقرمشة وغيرها، لا يشكل أي خطر عليهم، فأردوه شهيداً. ويقول عم الشهيد أشرف العلامي لـ «العربي الجديد»: «اعتاد شقيقي مؤيد اصطحاب أطفاله إلى الدكان للتبضع.

وعندما عاد إلى منزله الواقع قرب المقبرة، تذكّر طفله الشهيد شراء أحد الأغراض، وما إن رآه جنود الاحتلال عائداً بالسيارة حتى أمطروه بالرصاص».

يقع منزل عم الشهيد بالقرب من المقبرة، لذا فقد رأى أشرف العلامي مشهد قتل ابن أخيه كاملاً. يقول: «جننت عندما أيقنت أنّ السيارة تعود لأخي. جنود الاحتلال لم يعطوه أي فرصة للتوقف. كما لم يطلقوا النار لتحذيره. توقعت أن جميع من كان في السيارة، أي شقيقي وأولاده، قد استشهدوا. نزلت من بيتي فوجدت أن شقيقي، ومن شدة خوفه على أطفاله من الموت، كان قد عاد مسرعاً بالسيارة أثناء إطلاق النار مسافة كيلومتر تقريباً إلى الخلف، حتى وصل إلى الشارع الرئيسي للبلدة. ثم راح يتفقد أطفاله وقد ظن أنّ جميعهم بخير على الرغم من الرصاصات الـ 14 التي استهدفت سيارته، ليلاحظ أن الدم يخرج من فم محمد على كتف شقيقته عنان. كان يلفظ أنفاسه الأخيرة وهو جالس بين الأكياس».

ويقول أشرف: «عندما وصل أخي، كان يصرخ: قتلوا محمد... قتلوا محمد. ثار الناس وتجمهروا في بلدة بيت أمر ونقلوا محمد إلى أحد المستوصفات في البلدة، قبل تحويله إلى المستشفى الأهلي الخاص في مدينة الخليل، ويعلن الأطباء هناك عن استشهاده».

وتزامناً مع إصابة الطفل محمد العلامي، نبش جنود الاحتلال قبر رضيعة عمرها يوم واحد فقط، دفنها والدها في مقبرة البلدة الواقعة بالقرب من منزل الشهيد الطفل محمد بادعاء الاشتباه بدفن أحدهم شيئاً غير الموتى في المقبرة. وتبين بعد نبشهم القبر أن فيه رضيعة دفنها والدها قبل قتل محمد بقليل. وكل ما فعله جنود الاحتلال هو إجبار والدها على دفنها مرة أُخرى، غير آبهين أنهم أعادوا للقبر طفلين بعد قتل محمد».

يصف أشرف العلامي حال والدة الشهيد محمد، سمر العلامي (30 عاماً)، بالصعب بعد قتل ابنها البكر على يد جنود الاحتلال من دون أي مبرر. ويقول: «الله يعينها... الله يعينها». أما عن محمد الذي لم يتجاوز صفه السادس، فتصفه عائلته بأنه «متدين، وتوقع استشهاده قبل ساعتين من قتله فقط».

ويقول: «أخبر محمد رحمه الله وأعان عائلته وأعاننا، ابني أمجد بأنه حلم أنه في بحر أبيض جميل جداً وواسع للغاية وقد استشهد فيه». ساعتان فقط فصلت بين قصة حلم أمجد واستشهاده. شقيقته عنان طلبت منه أن يصبر إلى حين عودتهم إلى المنزل لتفسير الحلم. وقالت له: «اصبر يا محمد بس نرجع ع الدار بفسرلك إياها عالنت (الإنترنت) هاذي الحلمة».

وأعلنت بلدية بيت أمر الخميس الماضي يوم حداد عام وإضراب يتم فيه تعطيل البلدية باستثناء أعمال الطوارئ، حداداً على روح الطفل الشهيد محمد العلامي، وقد شيّع جثمانه مئات الفلسطينيين في القرية.

مطالبة بالتحقيق

طالبت القنصل البريطانية في القدس، دياني كورنر، بالتحقيق في استشهاد الطفل محمد العلامي، الذي قتلته قوات الاحتلال بدم بارد في بلدة بيت أمر. وكتبت في تغريدة لها على موقع «تويتر»: «يأتي مقتل محمد في أعقاب مقتل طفل آخر هذا الأسبوع، وهو محمد منير التميمي» مؤكدةً أنّ مثل هذه الأحداث «المأساوية» تعدّ خسارة كبيرة لحياة صغار السن.

تحقيق

كما هي حال العديد من الدول، في ظلّ الارتفاع الكبير لدرجات الحرارة، تشهد تركيا حرائق ما زال بعضها مشتعلاً، ويخشى المسؤولون من أن تمتد أكثر فأكثر إلى المناطق السياحية. وفي الوقت الحالي، يعملون ليل نهار من أجل إطفائها

حرائق تركيا
خمس ولايات منكوبة وخسائر كبيرة

إسطنبول ـ جابر عمر

لليوم الخامس على التوالي، يستمرّ اشتعال حرائق ضخمة في ولايات تركية عدة جنوبي البلاد وجنوب غربيها، بدأت شرارتها من الغابات الخضراء ضمن الأماكن السياحية الأشهر فيها، وامتدت لتلتهم عدداً كبيراً من القرى وتقتل البعض وتصيب المئات بجروح وحالات اختناق. وادت الحرائق المشتعلة إلى خسائر كبيرة في المنازل والممتلكات الخاصة والثروة الحيوانية، ووصلت إلى أطراف الفنادق السياحية الشهيرة في هذه الولايات، خصوصاً في مناطق تابعة لولاية أنطاليا ومنطقة مرمريس السياحية الشهيرة، بولاية موغلا. وأعلن وزير الزراعة والغابات التركي، بكير بالك ديميرلي، أمس، السيطرة على 88 حريقاً من أصل 98 حريقاً اندلع في غابات 26 ولاية تركية مختلفة ما بين الخميس الماضي وأمس السبت. وعادة ما تشهد البلاد اندلاع حرائق محدودة في هذه الفترة من كلّ عام. إلّا أن كثافتها وحجمها وسرعة انتشارها كان لافتاً، في وقت ما زالت الجهود مستمرة برّاً وجواً وعلى مدار الساعة، بحسب المسؤولين.

88
حريقاً اندلعت في غابات 26 ولاية تمت السيطرة عليها بحسب وزير الزراعة بكير بالك ديميرلي

وتواصل فرق الإغاثة والطوارئ التركية «آفاد»، إخلاء عدد من القرى التابعة لمنطقة غيبيجة في ولاية أنطاليا، حيث ما زالت الحرائق مشتعلة مقتربة من قرية أحمدلار، ما أدى إلى إخلاء المواطنين منها عبر المركبات المتوفرة في القرية وسيارات فرق الإغاثة، وقد نقلوا إلى منطقة آمنة وحصلوا على مساكن خاصة، من بينهم 8 أشخاص ذوي إعاقة، ومسنون، فيما قُطعت الطريق البرية الواصلة بين منطقتي مرمريس وداتشا السياحيتين، بسبب الحرائق المستمرة.

وتتركز الجهود على إطفاء الحرائق بداية، تتبعها عمليات تبريد منعاً من اشتعالها مجدداً، بالإضافة إلى عزلها حتى لا تتمدد. وأعلنت وزارة الزراعة والغابات، في بيان، للسيطرة على الحرائق المشتعلة، من جهته، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ولايات أنطاليا وموغلا ومرسين وعثمانية وأضنة «مناطق منكوبة» من جراء الحرائق. وتشمل الولايات 18 منطقة شهدت اندلاع حرائق، علماً أنّ بعضها ما زالت النار مشتعلة فيه. وأسفرت الحرائق عن مقتل 4 أشخاص وإصابة المئات بجروح واختناق.

تسخيرها فرقاً كبيرة لعمليات الإطفاء منذ بدء اندلاع الحرائق، بعد انتقادات المعارضة بسبب ما قالت إنّه بطء في عمليات الإغاثة والإطفاء ونقص في المعدات، مشيرة إلى أنّ الوزارة سخرت 6 طائرات إطفاء، و45 مروحية، و9 مسيرات، ومروحية مسيرة، ودبابة إطفاء واحدة، و1080 سيارة إطفاء، و55 جرافة مختلفة الأحجام، فضلاً عن مشاركة أكثر من 4 آلاف عنصر في عمليات الإطفاء المتواصلة دون انقطاع.

كما قال أردوغان إنّه جرت الاستعانة بطائرات إطفاء قادمة من أوكرانيا وأذربيجان وروسيا في جهود عمليات الإطفاء، من دون تحديد عددها، في حين وجهت المعارضة انتقادات شديدة لعدم وجود طائرات إطفاء كافية. ويقول رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض، كمال كلجدار أوغلو، إنّ لديهم في الحزب مقترحات لعمليات الإطفاء، لكنّه فشل بالتواصل مع رئيس هيئة الطيران التركية، جناب أشجي.

بداية، اشتعلت الحرائق في منطقة مانافغات قبل أن تنتقل إلى مناطق أخرى، وتشتغل بالتوازي في ولايتي أضنة وموغلا. ويعزو خبراء سبب الحرائق وسرعة انتشارها إلى ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض نسبة الرطوبة بشكل كبير، وهبوب رياح جافة ساهمت في تهيئة البيئة المناسبة للحرائق، وانتشارها بشكل سريع. في الوقت نفسه، أكد وزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو، المتواجد في المنطقة، أنه جرى اعتقال 3 أشخاص مشتبه بهم في افتعال الحرائق، ويتم التحقيق معهم للتأكد من وجود شبهات بافتعال تلك الحرائق. وكانت هناك حالة من التعاطف والتعاضد على وسائل التواصل، أدت إلى تصاعد حملات التبرع من أجل إعادة تشجير الغابات الخضراء وإعادتها إلى حالها السابق، خصوصاً خلال بداية موسم الخريف المقبل والذي يرافقه هطول للأمطار. أظهرت اللقطات المصورة التي تداولتها وسائل الإعلام خسائر كبيرة في البيوت المحترقة، سواء التاريخية منها والعادية، فضلاً عن تضرر الآليات المختلفة والمزارع والأشجار المثمرة والبيوت البلاستيكية، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية.

وبحسب التقديرات الأولية، قضت الحرائق على نحو 150 ألف رأس من الثروة الحيوانية من أبقار وأغنام ودواجن وآلاف خلايا النحل. كما قضت الحرائق على عشرات القرى حيث تم إجلاء السكان، في ظل نقص الخدمات وتدمير البنى التحتية. وناشد الأهالي بتأمين الدعم الفوري لهم بسبب الخسائر الفادحة التي لحقت بهم. ووعدت الحكومة بتعويض المتضررين بعد انتهاء حصر الأضرار. وأظهرت لقطات متداولة اقتراب الحرائق من السواحل السياحية والفنادق الفخمة وخصوصاً في ولاية أنطاليا ومنطقة مرمريس، حيث شاهد السياح الحرائق في ظلّ جهود الإطفاء المستمرة.

إلى ذلك، يقول مختار قرية أحمدلار، شكري زور، لـ «العربي الجديد» إنّ الحرائق «اقتربت بشكل كبير من القرية (تقع في منطقة منافغات بولاية أنطاليا) فتنقل الأهالي إلى مناطق أكثر أمناً، خصوصاً كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، في وقت بقي عدد قليل من الشبان فيها ليكونوا آخر من يخلي القرية، لا سيما أنّ الحرائق حالياً تقع على بعد 10 كيلومترات من القرية، إلّا أنّ الظروف المناخية قد تؤدي إلى سرعة وصولها إليها». يتابع: «الأمر مؤلم ومحزن، لكنّ أرواحنا أهم ونأمل ألّا تصل الحرائق إلى القرية، بل تنتهي عند هذا الحد، وألّا يتضرر أيّ شخص آخر، بالإضافة إلى تعويض جميع المتضررين مما حصل». من جهته، يقول المواطن سردار إراي لـ «العربي الجديد»: «للأسف، فقدتُ عدداً كبيراً من رؤوس الماشية خصوصاً الأبقار. لم أتمكن من إنقاذ سوى عدد قليل، إذ حاصرتنا الحرائق في كلّ مكان، وكانت أصوات الحيوانات تدلّ على حالة خوفها، من جراء الحرارة العالية الناتجة عن الحرائق، وقد دمرت البيوت البلاستيكية وأطنانا من الأعلاف والأسمدة والمؤن والأطعمة المخزنة، ولم يبق سوى القليل من الماشية والماعز، ونأمل تعويضنا بأقرب وقت ممكن».

متطوع يشارك في إطفاء الحرائق (سيزغين بالكار/ الأناضول)

قصة لاجئ

دمرت الحرب المتواصلة حياة الأفغان، وجعلت كثيرين منهم مشردين حول العالم كلاجئين، لا سيما في باكستان

ناصر خان
مصير أولاده يشبه مصيره

كابول ـ **صبغة الله صابر**

يؤكد اللاجئ الأفغاني ناصر خان، أنّه لو توفر الأمن والاستقرار في بلاده لما عاش هو وأسرته يوماً واحداً في باكستان. ويقول لـ«العربي الجديد» إنّ «أبناء اللاجئين الأفغان محرومون من كلّ شيء؛ التعليم، والرعاية الصحية، وأدنى مقومات الحياة». ولد ناصر خان، ونشأ في مخيم «مندا» للاجئين في شمال غرب باكستان، وبدأ منذ نعومة أظافره العمل، مع والده عبد الجبار خان، في مهن مختلفة لتوفير لقمة العيش. لم يتمكن من الدراسة بحكم اللجوء، وبحكم الوضع المعيشي الصعب لأسرته. عمل خان خلال شبابه في مصانع الطوب، وكان العمل شاقاً للغاية، قبل أن يتزوج لتكوين أسرة. يقول ناصر إنّه لم يقبل على التعلم لأنّه يعرف صعوبة الحياة في باكستان، وكان همه الأول والأخير تحصيل مصدر دخل: «أبي كان يصر على أن أدرس، لكنّ الأوضاع لم تكن مهيأة. كنت أكبر أبنائه الذكور، وبالتالي كنت مضطراً إلى العمل». أنجب ناصر ستة أطفال؛ خمسة ذكور هم أصيل خان، وجمالي خان، وياسر خان، ومحمد علي خان، وحضرت علي خان، وابنة تدعى اسيا بي بي، وجميعهم يمضون يومهم بين بقالة والدهم وبين المنزل، باستثناء أكبرهم أصيل خان، الذي يدفع عربة صغيرة في سوق الخضروات لنقل الخضروات والفواكه، ويكسب يومياً ما يكفي لشراء الخضروات التي تكفي أسرته. وكما حرم ناصر خان من التعليم رغم محاولات والده، فإنّ أبناءه أيضاً يترعرعون من دون دراسة، وذلك بسبب الحالة المعيشية الهشة للعائلة، والأمل الوحيد لهم في أن تنجح عملية السلام في أفغانستان، ليعود ناصر وأسرته إلى بلادهم، حيث يملكون أرضاً زراعية ومنزلاً في مديرية إمام صاحب، بإقليم قندوز، شمالي البلاد. يقول ناصر إنّ «العيش في أفغانستان نعمة لا تساويها أي نعمة أخرى، بينما العيش في بلاد الغربة له تبعات سلبية كثيرة، منها حرمان الأولاد من التعليم، فكما حرمت من التعليم، يوشك أولادي أن يحرموا منه أيضاً، وسيكون مصيرهم مثل مصيري، لذا أرجو أن تنجح عملية السلام كي نعود إلى بلادنا، ونحاول أن نؤمن لأولادنا مستقبلاً أفضل من مصيرنا».

يعمل اللاجئ الأفغاني منذ الصباح الباكر حتى وقت العشاء في بقالة صغيرة بالقرب من منزله، ويرجع بعد صلاة العشاء إلى المنزل حاملاً الاحتياجات المعيشية اليومية، وما يكسبه يكفي بالكاد لدفع إيجار المنزل، ورسوم الكهرباء، فضلاً عن أن آباء وأمه يحتاجان إلى عناية كبيرة، خصوصاً في توفير الدواء والغذاء، وبالتالي يخصص جزءاً مما يكسبه لنفقات والديه. يقول ناصر: «والدي تعب كثيراً، وقدم التضحيات من أجلنا، لذا أنا أهتم به وبوالدتي».

عودة نشاط مهربي البشر في ليبيا

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يزداد نشاط مهربي البشر، بحسب مسؤولين حكوميين، على الرغم من الجهود الحكومية الكبيرة الملاحقتهم على الطرقات والمسارب الصحراوية، وتكثيف الرقابة عند نقاط التهريب على الساحل الشمالي للبلاد. ويقول الضابط في جهاز مكافحة الهجرة السرية رمضان الشيباني، إن «النشاط المتزايد للمهربين يرتبط بحصولهم على دعم الميليشيات المسلحة التي كانت تبحث عن مصادر جديدة للتمويل بعدما كانت تقتات على أموال الحرب التي يدفعها لهم أطراف الصراع المسلح. ويوضح الشيباني، في حديثه لـ «العربي الجديد»، أن قرار وقف إطلاق النار انعكس سلباً على ملف الهجرة السرية في ظل عدم تطبيقه كاملاً ليشمل المجموعات المسلحة والمليشيات، الأمر الذي جعل مجموعات من الأخيرة تتحالف مع مهربي البشر، وتسهل لهم عمليات التهريب لتشاركهم أرباح هذه التجارة.

اعترض خفر السواحل الليبي أكثر من 15 ألف مهاجر العام الجاري

والأسبوع الماضي، أعلن خفر السواحل الليبي اعتراضه أكثر من 500 مهاجر سري في عرض البحر عند شواطئ في مناطق مختلفة (غرب البلاد)، كانوا على متن قوارب عدة. وبحسب منظمة الهجرة الدولية، فقد زاد عدد القتلى بسبب غرق قواربهم في الآونة الأخيرة. ففي وقت لقي ما لا يقل عن العشرين مهاجراً، بينهم نساء وأطفال، حتفهم قبيل عملية الاعتراض التي نفذها خفر السواحل الليبي، أكدت غرق 57 مهاجراً آخرين قبالة ساحل مدينة الخمس، غرب البلاد، يوم الخميس الماضي. وأوضحت المنظمة أن الناجين من حادث الغرق ابلغوا بوجود أكثر من عشرين طفلاً وامرأة بين الغرقى، مشيرة إلى أن عمليات البحث عن ناجين من قبل منظمات الإغاثة الدولية لا تزال قائمة. وتشير إحصائيات البحرية الليبية إلى اعتراض خفر السواحل الليبي أكثر من 15 الف مهاجر العام الجاري وذلك حتى نهاية يونيو/ حزيران الماضي، في مقابل 12 الف في الفترة نفسها من العام الماضي، فيما قالت منظمة الهجرة الدولية إن عدد الغرقى في عرض البحر خلال العام الجاري زاد عن 250 مهاجراً، وبلغ عدد المفقودين أكثر من 500 مهاجر. وفي ظل الانتقادات الكبيرة التي وجهتها منظمات دولية للجهود الليبية لمكافحة تهريب البشر، تشير السلطات إلى أن أراضيها نقطة عبور، وتطالب بضرورة معالجة ملف الهجرة من الدول المصدرة للمهاجرين.

ومطلع مايو/ أيار الماضي، كانت وزيرة الخارجية في الحكومة، نجلاء المنقوش، قد أعلنت أثناء زيارتها للجنوب الليبي الذي يعد من أكبر بؤر تهريب البشر، أن «الليبيين لن يعملوا كحرس لحدود أوروبا، ولا يمكن أن تكون ليبيا معبراً للمعاناة والاضطهاد ضد إخواننا الأفارقة»، قبل أن تعلن منتصف الشهر نفسه عن اتفاق حكومتها مع إيطاليا ومالطا وممثل للاتحاد الأوروبي على «حماية الحدود الجنوبية» لبلادها.

وإثر الإعلان عن الاتفاق، نشط جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية الحكومي في ملاحقة المهربين، وأعلن اللواء 444 التابع لرئاسة أركان الحكومة عن تحرير أكثر من 110 مهاجرين غير شرعيين من جنسيات أفريقية مختلفة واقتحام 16 مقراً لعصابات تهريب البشر. وفي عملية أخرى، اقتحمت ستة مقرات أخرى لمهربي البشر في المنطقة نفسها. وتعد منطقة بني وليد الواقعة إلى الجنوب الشرقي من طرابلس بنحو 190 كيلومتراً، من أهم مراكز التهريب حيث تتواجد فيها عشرات المخازن التي يتم احتجاز المهاجرين القادمين من الجنوب بداخلها. وزار رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، برفقة عدد من وزراء حكومته، المدينة للوقوف على احتياجاتها سيما في الجانب الأمني. إلا ان الشيباني يشير إلى أن تأخر إنجاز الخطط الأمنية في الجنوب ودعم الدوريات الصحراوية التابعة لجهاز مكافحة الهجرة، شجع المهربين على النشاط مجدداً، مؤكداً أن عدم احتكار السلاح وبقاءه في أيدي الميليشيات شكل عامل حماية للمهربين من الملاحقات الحكومية.

من جهته، يؤكد الناشط محيي الدين عرعارة، قبض مجموعات مسلحة عمليات على مهاجرين أفارقة في مدن عدة، أبرزها مدينة الزاوية غرب طرابلس، بهدف ابتزازهم مالياً أو تسليمهم للمهربين. وبحسب متابعته لملف الهجرة السرية في البلاد، يؤكد لـ «العربي الجديد» أن المهربين راكموا خبرات لتجاوز الملاحقات الأمنية، وأصبحت لديهم القدرة على تغيير مواقع إطلاق قوارب الهجرة على امتداد الشاطئ.

يتابع عرعارة أن المجموعات المسلحة التي ما زالت ترفض الانخراط في أجهزة الدولة تتحالف مع المهربين، وتوفر لهم تأميناً على طول الطرقات الصحراوية الرابطة بين الجنوب وأقصى الشمال.

وفي مطلع الشهر الماضي، أعلنت بلدية زوارة الحدودية مع تونس، إحدى أنشط مناطق تهريب البشر عبر البحر، إطلاق حملة أمنية واسعة للقبض على الأجانب غير النظاميين. وعللت البلدية، في بيان لها، قرارها بتزايد أعداد الأفارقة والمهاجرين من جنسيات أخرى، وخصوصاً في المدينة القديمة، وتزايد أعداد الجثث التي يبلغ الأهالي عن العثور عليها على شاطئ المدينة.

مهاجرون افارقة وصلوا الى العاصمة الليبية طرابلس (محمود تركية/ فرانس برس)

الكويت: «تمييز» في تطعيم الوافدين

في ذروة مكافحة كورونا، يعتبر التطعيم حقاً للجميع يجب ألّا يلحظ أيّ تمييز لأنّ النتائج الصحية للوباء لا تفرّق بين الناس. لكنّ ذلك لم يحصل في الكويت

الكويت ـ **خالد الخالدي**

يعاني وافدون كُثر في الكويت، ممن يشكلون فعلياً نسبة 70 في المائة من السكان، من عدم قدرتهم على الحصول على لقاح فيروس كورونا، في ظلّ منح وزارة الصحة أولوية لتطعيم المواطنين، بحسب أطباء في الوزارة، ووافدين سجلوا في برنامج التطعيم من دون أن يحصلوا على أيّ موعد، في ظاهرة ممتدة منذ أشهر عدة.

وتؤكد مصادر في وزارة الصحة الكويتية لـ «العربي الجديد» أنّ جرعات اللقاح خُصصت للمواطنين عموماً بالدرجة الأولى، ومن دون منح أيّ أفضلية سواء لكبار السن أو مرضى بأمراض المزمنة وأصحاب المناعة الضعيفة، وتشير إلى أنّها حددت أخيراً مواعيد لتنفيذ حملة واسعة لتطعيم الوافدين، بعدما أنجزت جداول تطعيم الكويتيين.

يقول طبيب بارز في وزارة الصحة فضّل عدم كشف اسمه، خوفاً من دعاوى قانونية تستمر وزارة الصحة في رفعها ضد أطباء يشككون في فعالية خطتها لمواجهة فيروس كورونا، والفشل في تنظيم عملية التطعيم، لـ «العربي الجديد»: «نظام التطعيم في الكويت يؤازر المواطنين على حساب الوافدين، مهما كانت أعمارهم ووضعهم على صعيد الحاجة الملحّة لنيل اللقاح أو عدمه. فالمواطن يحصل على موعد بعد يومين أو ثلاثة أيام من تسجيل اسمه في الموقع المخصص، أما الوافد فيحدد موعده بعد 4 أو 6 أشهر».

يشير الطبيب إلى أنّ غالبية المطعّمين الآن كويتيون، في حين لم يتسلم معظم الوافدين مواعيد التطعيم إلّا في الأسابيع الأخيرة إثر ضغوط مورست على وزارة الصحة، وجاءت بعدما فشلت الوزارة في إقناع باقي الكويتيين بأخذ التطعيم، بسبب خوفهم من اللقاحات لأسباب مختلفة بينها حملات تحذير من أخطار اللقاح أطلقت على وسائل التواصل. يضيف: «هذه السياسة غير الواقعية تسببت في فضيحة كبيرة للكويت، إذ تتحدث اليوم الصحف العالمية ومواقع أنباء مثل أسوشييتد برس وبلومبيرغ عن حصول تمييز في عمليات تطعيم الوافدين، وهو ما لا تستطيع وزارة الصحة نفيه لأنّه أمر حقيقي، وحصل فعلياً». ورفضت وزارة الصحة الكويتية طلب «العربي الجديد» التعليق على مزاعم وجود تمييز ضد الوافدين. واكتفى مسؤول بارز فيها بالقول لـ«العربي الجديد» أنّ «الإعلام يجب أن يقدّر التضحيات التي ينفذها طاقمنا الطبي».

ويؤكد مصري يدعى منير س. يعمل في محل لبيع الهواتف في حديثه لـ«العربي الجديد» تعرض الوافدين إلى تمييز في عملية التطعيم، «فأنا سجلت اسمي في برنامج التطعيم قبل ثلاثة أشهر، من دون تحديد موعد لي حتى الآن، بينما تسجّل مالك المتجر الذي أعمل به والذي يصغرني بسنتين، وحصل على موعد بعد يومين فقط».

ويؤيّد الموظف الهندي أحمد م. ما يقوله منير س. ويتحدث لـ«العربي الجديد» بأنّه لم يتلقّ رسالة تحديد الموعد منذ شهر، بينما وصلت الرسالة نفسها إلى زملاء عمل كويتيين فور تسجيلهم.

ويشير كويتي يدعى ظاهر الشمري (37 عاماً) إلى سياسات تمييز ضد الوافدين في عملية التطعيم، ويقول لـ «العربي الجديد»: «تسجل أفراد عائلتي للتطعيم، وبينهم شباب في الـ 19 من العمر، وكذلك عاملتان في منزلي وسائق، لكنّني فوجئت بأنّ موعد تلقي التطعيم مع أفراد عائلتي تحدد فوراً، بخلاف موعد العاملين في منزلي الذين لم يتبلغوا بأيّ موعد منذ شهرين على تسجلهم». يضيف: «زعم وزارة الصحة عدم وجود تمييز أمر غير صحيح، لأنني رأيت ما يحصل واختبرته شخصياً».

وكان لافتاً أنّ وزارة الصحة سرّعت وتيرة تطعيم الوافدين بعدما تصاعدت حملة الانتقادات ضدها، وانشأت مستشفى ميدانياً في منطقة الوفرة الزراعية أقصى جنوب البلاد لتطعيم المزارعين الوافدين الذين يعملون هناك. لكنّ عملية التطعيم شهدت كارثة تنظيمية بسبب قلة عدد موظفيها. وتوضح الوزارة أنّ حملتها تهدف إلى تطعيم 160 ألف وافد من خلال برامج تنفذها مستشفيات ميدانية. لكنّ خبراء صحيين فيها يبدو أنّهم ضاقوا ذرعاً بفشل المنظومة الصحية في البلاد، يزعمون أنّ هذه الأعداد مبالغ فيها وغير صحيحة، معتبرين أنّ الوزارة «ما زالت تتخبط في آليات تنفيذ عمليات تطعيم تخضع لمعايير طبية فقط». ويؤكد خبير صحي عمل سابقاً في إدارة الصحة الوقائية التابعة لوزارة الصحة لـ«العربي الجديد» أنّ نصيب الأسد من عمليات التطعيم كان لمواطنين، ويقول: «لا يمكن أن تنفي وزارة الصحة واقع أنّ أكثر من نصف عدد المطعمين بجرعتين (حوالي مليون) هم المواطنون الذين يشكلون نسبة 30 في المائة فقط من السكان».

تقول الناشطة في مجال حقوق الإنسان، شيخة العلي، لـ«العربي الجديد»: «رغم أنّنا الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، يعتبر سجلنا في التعامل مع الوافدين خلال جائحة كورونا الأسوأ على الإطلاق». تضيف: «معايير عمليات التلقيح مزجت بين العنصرية والخوف ومحاولة إرضاء تيارات تكره الوافدين داخل البلاد، ما شكّل مثالاً حقيقياً على التمييز، رغم أنّ المرض لا يفرّق بين أحد».

تجدر الإشارة إلى أنّ وسائل التواصل ضجّت بتعليقات لمواطنين كويتيين حول زملاء عملهم الوافدين الذين توفوا نتيجة فيروس كورونا، بعدما انتظروا موعد التطعيم طوال أشهر طويلة بلا فائدة.

فسيكة

كثيرا ما يتناول ناشطون على موقع «فيسبوك» اخباراً عن مهاجرين سريّين يختارون ليبيا كمحطة عبور الى اوروبا، والمآسي الناتجة عنها. هؤلاء المهاجرون يتلقون الوعود بحياة افضل من قبل شبكات التهريب، لتكون النتيجة في احيان كثيرة الغرق في البحر الابيض المتوسط. ويطالب ناشطون الدول التي يتحدر منها المهاجرون بتوفير فرص عمل للشباب والحدّ من الاقتتال حتى يتاح لهم البقاء في بلادهم من دون ان يعرضوا انفسهم لهذا الخطر.

التطعيم في الكويت يتعرّض للانتقادات (ياسر الزيات/ فرانس برس)

حرّ اليونان
مناطق مكيّفة الهواء

أمرت السلطات في اليونان بتعزيز دوريات الحرائق وعمليات التفتيش على صيانة البنى التحتية، في وقت تشهد البلاد موجة حر مصحوبة بهواء ساخن قادم من أفريقيا، ويتوقع أن تستمر أكثر من أسبوع. وتتضمّن إجراءات الطوارئ جهوداً لإقامة مزيد من المناطق مكيفة الهواء مفتوحة للناس في مدن حول اليونان وفي مراكز اللاجئين، على الرغم من عرقلة الجهود بسبب قيود فيروس كورونا الجديد، التي تحد من عدد الأشخاص الذين يمكنهم التجمع معاً.
ويتوقع أن تقفز درجات الحرارة في اليونان ودول مجاورة في جنوب شرق أوروبا إلى 42 درجة مئوية يوم غد الإثنين، على أن تنخفض بعد نحو أسبوع. وقال مسؤولون إن عمليات التفتيش الإضافية تهدف إلى منع انقطاع الكهرباء والمياه، في ظل زيادة استخدام مكيفات الهواء. ويقول مدير هيئة الأرصاد الجوية الوطنية في اليونان، تيودوريس كولياس: «هذه ظاهرة جوية خطيرة.
كنا نقول هذا منذ بداية الأسبوع».
أضاف: «الأحوال الجوية ستكون صعبة وستنخفض الحرارة تدريجياً. كتل هواء شديدة السخونة من سواحل أفريقيا قادمة نحو منطقتنا». ومع ارتفاع درجات الحرارة، دمرت ثلاثة حرائق غابات منفصلة عدة منازل في جنوب اليونان خارج العاصمة أثينا، ومدينة باتراس غربي البلاد.
من جهته، قال مدير الحماية المدنية نيكوس هارداليلاس: «تغير المناخ يزيد من خطورة اندلاع حرائق». تابع: «في المتوسط (وسط الصيف)، نتعامل مع نحو 50 حريق يومياً، وكثير منها في أحوال صعبة. العدد يزيد بوضوح كل عام». أضاف أنها «ظاهرة تتفاقم بالتدريج».

(أسوشييتد برس)
(الصور: فرانس برس، Getty)